موقع الصناعات الصغيرة في ظل برامج التكييف الهيكلي

م.م. كمال كاظم الشمري
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء

ا.د. كاظم احمد البطاط
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء

المستخلص

تضطلع الصناعات الصغيرة بدور مهم في اقتصادات دول العالم المختلفة لما تتمتع به من مزايا في المهارات التنظيميه والقدرة على الابتكار والتعرف على احوال السوق ، فضلا عن قربها من المتعاملين وقدرتها على انتاج سلع وخدمات تعد بمثابة مدخلات لتوليد مخرجات اخرى وغيرها من المزايا، لذلك ينظر الى الصناعات الصغيرة كأحدى دعائم التنمية الصناعية في كل دول العالم وتحتل اهمية فائقة لدى صناع القرار الاقتصادي في ضوء ماتقوم به من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .ولقد عانت هذه الصناعات تاريخيا من جملة مشاكل انعكست في اضعاف مساهمتها بعملية التنميه الاقتصادية الاساسية في الدول الناميه واقترنت مؤخرا مع انفتاح الاسواق وتطبيق مباديء الحرية الاقتصادية من خلال شيوع العولمة ومايسمى ببرامج التكييف الهيكلي. ولقد حاول البحث استشراف الوسائل والاليات التي يمكن من خلالها حماية وتفعيل هذه الصناعات في ظل التطورات الاقتصاديه القائمه على انفتاح الاسواق

Abstract

Small Industries have a significant role in the economies of nations for the properties they have in organizing skills and the ability to invent and getting acquainted with the market let alone their closeness to the customers and their ability to produce services and commodities which are like inputs to produce other outputs and many other properties. Thus small industries are looked at as the supports of the industrial development all over the world and have great significance for the economic decision-makers in the light of their role in the social and economic development. Historically, the industries have suffered many problems that were reflected on emaciating their contribution to the basic economic development in the third world countries and recently came to be associated with open markets and the application of the principles of economic freedom via the spread of globalization and what is termed as the structural adaptation programs. The paper attempts at dealing with the means and mechanisms that can protect and activate these industries in the light of the economic developments.

المقدمة

يضم الاقتصاد الوطني لأية دولة من الدول مجموعة متشابكة من المؤسسات والمنشآت التي تعمل في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة ، إذ تنشأ بين تلك المؤسسات علاقات تعامل متنوعة وتقوم المؤسسات الصغيرة ، لاسيما الصناعية منها بدور مهم في اقتصاديات دول العالم المختلفة لما تتمتع به من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية والقدرة على الابتكار والتعرف على أحوال السوق وقربها من المتعاملين معها وقدرتها على إنتاج سلع وخدمات تعدّ بمثابة مدخلات لإنتاج سلع وخدمات أخرى وغيرها من المزايا .

ان الصناعات الصغيرة تعدّ إحدى دعائم التنمية الصناعية في كافة دول العالم لذلك تحتل أهمية كبيرة لدى صناع القرار الاقتصادي لما تقوم به من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فأهمية الصناعات الصغيرة تتجسد بالدرجة الأساسية في قدرتها على خلق الوظائف بمعدلات كبيرة ، ومن ثمّ المساهمة في معالجة مشكلة البطالة . وتشير الإحصاءات إلى إن عدد الأعمال الصغيرة قد تزايد بشكل ملحوظ في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال كانت تسجل حوالي 1.3 مليون شركة جديدة سنويا ، وقد ارتفعت نسبة الاستثمارات في الأعمال الصغيرة في تلك المدة بمتوسط بلغ 20 % سنويا . في الوقت الذي أخفقت أكثر من 500 شركة صناعية كبيرة بأيجاد وظيفة إضافية واحدة بين عامي 1975 – 1990، وانخفض نصيب هذه الشركات من القوى العاملة من 17 % في عام 1975 إلى اقل من 10 % في عام 1990.

اما بالنسبة للبلدان النامية فقد امتدت إليها البطالة المنتشرة في البلدان المتقدمة وأصبحت الصناعات الكبيرة عاجزة عن امتصاص الاعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل ، هذا فضلا عن قيام مجموعة كبيرة من البلدان النامية باتباع برامج التكييف الهيكلي والانفتاح على العالم الخارجي من خلال إقامة الصناعات التي تمتلك فيها ميزة نسبية وانتاج السلع التصديرية . ولقد شرع

القطاع الخاص و بتشجيع من الحكومات باقامة المشاريع الصناعية الصغيرة، كما تول الاهتمام نحو لك الصناعات التي تشكلركن مهما من اركان التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث :-

تعاني الصناعات الصغيرة تاريخياً من جملة مشاكل انعكست في اخفاق مساهمتها بعملية التنميه الاقتصادية الاساسية في الدول النامية وقد اقترنت هذه المشاكل وتفاقمت مؤخرا مع انفتاح الاسواق وتطبيق مباديء الحرية الاقتصادية في ظل شيوع العولمه و مايسمى ببرامج التكييف الهيكلي .

فرضية البحث :-

ان توفير الحمايه وتقديم الدعم الى الصناعات الصغيرة سيوفر لها الغطاء الكافي ليتجاوز النتائج السلبية لبرامج التكييف الهيكلي ومما يؤدي الى زيادة مساهمتها في التنميه الاقتصادية .

اهمية البحث :-

يهدف البحث الى الكشف عن اهمية الصناعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني وتحليل طبيعة المشاكل التي تعاني منها هذه الصناعات تاريخياً وبيان طبيعة النتائج السلبية والايجابية على الصناعات الصغيرة من جراء تطبيقات برامج التكيف الهيكلي .

خطة البحث :-

من اجل الوصول الى اهداف البحث واثبات فرضيته من عدمها سيتم تقسيم البحث الى الفقرات التالية :-

اولاً : مفهوم الصناعات الصغيرة ومعايير تحديدها
ثانياً : اهمية الصناعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني
ثالثاً : اجراءات دعم الصناعات الصغيرة
رابعاً : مفهوم برامج التكييف الهيكلبي
خامساً : اثر برامج التكييف الهيكلي في واقع ومستقبل الصناعات الصغيرة

أولاً: مفهوم الصناعات الصغيرة ومعايير تحديدها .

1 - طبيعة الصناعات الصغيرة

لم يستقر الاقتصاديون حول المفهوم الدقيق والشامل الذي يميز الصناعات الصغيرة عن الصناعات الكبيرة والمتوسطة . ويعزى ذلك إلى أن اعتماد معيار معين للتعريف سواء من حيث عدد العمال أو راس المال المستثمر أو المستوى التقني ، ستنجم عنه نتائج متباينة تبعا لتباين الدول وطبيعة هيكلها الاقتصادي والاجتماعي والدورة الاقتصادية التي يمر بها البلد. فلقد عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو UNIDO الصناعات الصغيرة بأنها : ((تلك الوحدات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية) ، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 – 50 عاملا)) .

ويرى مجموعة من الاقتصاديين أنّ هناك منهاجين في تعريف الصناعات الصغيرة وهما منهاج كمي يركز على معايير كمية مثل عدد العاملين وحجم راس المال المستثمر والحصة السوقية ، ومنهاج وصفي يركز على المعايير الوصفية كطريقة الإدارة وحجم الاستقلالية ويعدّ هذين المنهاجين معايير فاصلة بين ما هو صغير وكبير من الوحدات الصناعية [i].

وتعرف الصناعات الصغيرة كذلك بانها ((تلك الوحدات التي تنتج سلعا بسيطة وليست معقدة تكنولوجياً ولا تحتاج إلى راس مال كبير وغالبا ما يقوم صاحب العمل أو المشروع بالعملية الإنتاجية بنفسه أو بتشغيل مجموعة صغيرة من العمال تتراوح بين 1 – 20 عاملاً)) [ii].

وترى مجموعة أخرى من الاقتصاديين أنّ الصناعات الصغيرة هي التي تتميز بقلة مستلزمات إنتاجها من المدخلات الأولية (Primary Inputs) وخاصة السع الرأسمالية الإنتاجية المباشرة وتسهيلات البنية التحتية والقوى العاملة الماهرة والتكنيكية ، ومن انخفاض حاجتها إلى المواد الوسطية الخام وشبه المصنعة والتامة الصنع، وكذلك الاعتماد في عرض منتجاتها على منافذ تسويقية ضيقة في الغالب [iii].

2 - معايير تحديد الصناعات الصغيرة

هناك معايير عديدة يمكن الاستناد إليها لتحديد مفهوم الصناعات الصغيرة. ومنها ماياتي [iv]:

أ - معيار العمالة وحجم الاستخدام .
ب - معيار حجم رأس المال المستخدم في المشروع .
ج - معيار حجم الإنتاج ومستوى المبيعات .
د - معيار حجم ونوعية الطاقة المستخدمة في العملية الإنتاجية .
هـ - درجة التخصص في الإدارة .
و- مستوى التقدم التكنولوجي.

وعلى الرغم من الخلاف حول الحد الأعلى والأدنى للعاملين يبقى معيار العمالة وحجم الاستخدام هو السائد والأكثر استخداما ، نظرا لسهولة الحصول على البيانات وإمكان تحليلها ومعالجتها إحصائيا والخروج بنتائج كمية تدعم متخذي القرارات . ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا إن الشركة التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن 500 عامل تعدّ شركة صغيرة ، وفي بلدان أوربية أخرى تعد الشركة الصغيرة تلك التي يقل عدد العاملين فيها عن 100 عامل [5].

ويصنف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها اقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10 – 50 عاملا بالمشروعات الصغيرة وتـــلك التي يعمل فيها بين 50 – 100 عامل بالمشروعات المتوسطة.

أما مؤسسة التمويل الدولية فتتخذ من حجم راس المال معيارا لتصنيف المشروعات اذ تحدد المشروعات التي تستثمر حداً اقصى من الاستثمار مقداره (2.5) مليون دولار امريكي بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة .

ويستخدم مجلس الاتحاد الأوربي معيار عدد العاملين ، إذ يعدّ الصناعة الصغيرة هي التي تستخدم اقل من 100 عامل ، وهناك تصنيف آخر للحجم اقل من 10 عمال للمصانع الصغيرة جدا (Microfirms) في حين تكون الصناعة الصغيرة هي التي تستخدم 10 – 99 عاملاً . وفي العراق على سبيل المثال فان المعيار المستخدم من قبل وزارة التخطيط منذ عام 1983 هو أن الصناعة الصغيرة هـــي التي تستخدم من 1 – 9 أشخاص ويقل راس المال المستثمر في المكائن والمعدات عن 100 ألف دينار[6].

أما في الهند فقد استقر الرأي إلى الأخذ بمبدأ حجم الاستثمارات عند تحديد مفهوم الصناعة الصغيرة وأصبحت المشروعات الصغيرة تعرف بالمشروعات التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمـــارية 65 ألف دولار [7].

ويرى بعضهم إن معظم الصناعات قد بدأت بحسب التسلسل التقليدي أي إنها بدأت من صناعات حرفية أو يدوية وتطورت إلى صناعات صغيرة ثم نمت لتصبح صناعات متوسطة أو كبيرة ، إلا إن التفريق بين تلك الأنواع أمر لابد منه لان الصناعات الصغيرة تمثل مرحلة متقدمة من مراحل الصناعة الحديثة بعكس الصناعات الحرفية واليدوية بمفاهيمها العامة والتي تمثل مراحل تصنيع بدائية تعتمد على وسائل إنتاج تقليدية ومهارات فردية متوارثة اجتماعيا [8].

3 - سمات الصناعات الصغيرة

أ- الإشراف المباشر لمالك الوحدة الإنتاجية ، إذ إن الإدارة يقوم بها المالك شخصيا ، وعليه فالإدارة والقرارات الخاصة بالصناعة تتسم بالمرونة لضمان نجاح عمل الوحدة الإنتاجية ، حيث يتوزع الاهتمام على اتجاهين ، الأول يخص طلبات الزبائن وما يؤدي إلى كسب رضاهم وإنجاز طلباتهم بهدف تحقيق عائد مناسب للمنتج ، والآخر يخص العمال وما يتعلق بأوضاعهم وبناء نوع من العلاقات الإنسانية داخل المصنع .

ب- سهولة تكيف الإنتاج على وفق الاحتياجات ، إذ تأخذ بنظر الاعتبار الرغبات المتجددة للفرد المستهلك ، ويتميز بسرعة تغير الإنتاج مراعاة لسد احتياجات السوق واعتماداً على مهارات صاحب المشروع والعاملين معه بسبب الاعتماد على مكائن بسيطة قابلة لإنتاج أكثر من سلعة .

ج- دقة الانتاج وحداثته بسبب اعتماد التخصص في انتاج سلع معينة مما يعني ارتفاع مهارة العامل وزيادة انتاجيته .

د- يمكن اقامة الصناعات الصغيرة في مساحات صغيرة من الارض نظرا لقلة وسائل الانتاج المستخدمة وصغرها.

هـ-المساهمة في رفع المستوى المعاشي وتلبية جزء من الاحتياجات الأساسية لشرائح المجتمع المختلفة ، مثل المنتجات الغذائية والملابس المتنوعة وإدخال تكنولوجيا رخيصة الثمن تؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية وتوفير الوقت اللازم للإنتاج [9].

و-تتميز هذه الصناعات بإمكانية إقامتها في المناطق النائية والريفية والمدن الصغيرة نظرا لعدم جدوى إقامة الوحدات الصناعية الكبيرة فيها .

ثانياً :- أهمية الصناعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني

تشكل الصناعات الصغيرة والناشئة طرفا أساسيا وفاعلا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم على مختلف درجات نموها. فمن خلال تعاون الصناعات الصغيرة مع الصناعات الأكبر حجما أصبحت الأولى تضطلع بدور مهم في حشد الموارد وتوزيعها على مختلف الأنشطة الإنتاجية ، كما أنها تشكل القوة المحركة للتبادلات التجارية ذات الصلة والاستثمار والتكنولوجيا ، وهي من العناصر التي تعتمد عليها قوة الاقتصاد ونشاطه[10]. ويطلق على عملية الترابط بين الصناعات الصغيرة والكبيرة (بالمناولة الصناعية)* .

لقد تغيرت النظرة إلى هذه الصناعات ، فبعد أن كانت الحكومات تولي اهتماما كبيرا للصناعات الكبيرة الحجم أثبتت الدراسات الحديثة أهمية الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة في الاقتصاد القومي . اذ تحتل أهمية متميزة في الهيكل الصناعي ، حيث تمارس دوراً مهماً في تحقيق التنمية الصناعية، في ضوء دورها الفعال في تكوين الدخل القومي ، وخلق فرص العمل الواسعة وجذب المدخرات، وإيجاد فرص كبيرة لاقامة الصناعات ذات التكلفة الرأسمالية المنخفضة كما ان معظمها يستخدم المواد الخام المحلية ، أو المنتجات نصف المصنعة الناتجة عن الصناعات الكبيرة ، كما تقوم بتلبية احتياجاتها من بعض المنتجات الوسيطة بحيث تمارس دوراً مؤثراً في تكامل الصناعات. وقد كان ذلك واضحا في الكثير من الدول ولاسيّما البلدان النامية مثل مصر ولبنان والأردن والعديد من دول جنوب شرقيّ آسيا إضافة إلى البلدان الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد حققت البلدان التي بادرت في دعم هذه الصناعات مثل ايطاليا وتايوان (وهونك كونك) نموا اقتصاديا كبيرا مقارنة بباقي الدول التي فضلت البقاء على دعم الصناعات الكبيرة . وقد أشار الاقتصادي الأمريكي (ميلتون فريدمان Milton Friedman) الى هذا الدور للصناعات الصغيرة من خلال تفسيره للمعجزة اليابانية والتقدم الاقتصادي الهائل الذي حققته بعد الحرب العالمية الثانية ، ويرى

فريدمان أن ذلك يعود الى المرونة والديناميكية التي تتمتع بها هذه الصناعات وليس الى الشركات الكبيرة والعملاقة التي غالبا ما تتسم بالجمود [11].

إن الصناعات الصغيرة تلعب دورا حيويا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويرجع ذلك للأسباب الآتية [12]:

1. تضمن الصناعات الصغيرة استمرار حالة التنافس بين المنتجين التي تنعكس آثارها على تحسين نوعية المنتوج وتخفيض أسعاره من خلال إدخال أساليب إنتاج جديدة أو باستخدام تكنولوجيا تضمن الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية.
2. قابلية هذه الصناعات على التجديد ، إذ ينظر إليها على أنها أساس الأفكار الجديدة وتمتلك روح المبادرة والمغامرة من خلال إنتاج سلع جديدة وطرحها في الأسواق وما يرافق ذلك من مجازفة في تسويق هذه المنتجات ، على عكس الصناعات الكبيرة التي غالبا ما تنتج سلعا بالامكان التنبؤ بها في الأسواق .
3. تعتمد الصناعات الصغيرة على العمالة أكثر من رأس المال ، وتميل الى توزيع الدخل بصورة اكثر عدالة مقارنة بالصناعات الكبيرة ، فهي تلعب دورا هاما في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر ، اذ انها كثيرا ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن الى المصادر البديلة للدخل .
4. تسهم الصناعات الصغيرة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية ، فهي تميل الى تبني الاساليب الانتاجية الكثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة راس المال . وكلما توسع نشاط تلك الصناعات في الاسواق غير الرسمية ، اصبحت اسعار عوامل الانتاج تعكس بصورة افضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالاسعار التي تتعامل بها الصناعات الكبيرة .
5. تدعم الصناعات الصغيرة بناء القدرات الانتاجية الشاملة ، فهي تساعد على استيعاب الموارد الانتاجية على مستويات الاقتصاد كافة ، وتسهم بارساء انظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة كما يمكن ان تنتشر في حيز جغرافي اوسع من الصناعات الكبيرة ، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين المدن والأرياف.[13]

لقد أثبتت الدراسات والبحوث والنقاشات الجارية على جميع المستويات أهمية دور المؤسسات الصغيرة في إنعاش الاقتصاد ورفع مستوى الدخل القومي ، كما تأكد أهميتها كأرضية واسعة ومتجددة للتدريب المهني والإداري والمالي ، اذ تملا هذه المشروعات فراغا كبيرا في الحلقة الإنتاجية [14].

إن المشروعات الصغيرة تلعب دورا كبيرا في الاقتصاد القومي ، فهي المصدر الرئيس للأفكار الجديدة والاختراعات ، وإذا ما تمت المقارنة بينها وبين تلك المشروعات الكبيرة فإنها تشكل جزءا كبيرا من النمو الملحوظ للاقتصاد ومن الضروري وجود عدد كبير من المشروعات الصغيرة إذا أردنا المحافظة على حرية المبادرة وتشجيعها وتقديم المزيد من السلع والخدمات لتلبية احتياجات المستهلكين المتزايدة [15].

وهناك مجموعة من المسوّغات التي تقتضي وجود مثل هذا النوع من الصناعات في البلدان النامية. وهي كالاتي :- [16]

1 - انخفاض حجم التراكم الرأسمالي في الكثير من البلدان وخاصة النامية منها اضافة لزيادة نسبة الاستيرادات التي تؤدي إلى استنزاف الفائض المتحقق ، وبسبب طبيعة الصناعات الصغيرة وعدم حاجتها إلى رؤوس أموال كبيرة فإنها من الوسائل المناسبة لكثير من البلدان .

2 - تخلف الفن الإنتاجي وانخفاض مستوى الخبرات المتخصصة ، فضلا عن ندرة الموارد الرأسمالية اللازمة لإقامة صناعات كبيرة على وفق أسس اقتصادية وفنية متقدمة.

3 - ضيق السوق المحلية بسبب انخفاض القدرة الشرائية للأفراد ، لانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي مما يعني عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير للصناعات الكبيرة.

4 - المساهمة في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بالصناعات الكبيرة والذي يؤدي الى تخفيف العبء عن ميزانية الدولة.

5 - المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات ، من خلال عملها في الصناعات الصغيرة لتكون مؤهلة لممارسة الأعمال الفنية في الصناعات الكبيرة.

6 - تشجيع الادخار والاستثمار ، بتعبئة رؤوس الأموال من المدخرين والجمعيات غير الحكومية فيؤدي ذلك الى خلق حافز لدى الأفراد على زيادة ادخارا تهم وتخفيض استهلاكهم وتراكم راس المال .

7 - استخدام الموارد المحلية وبعض مخرجات الصناعات الكبيرة في العملية الإنتاجية ، وانخفاض نسبة الاستيرادات في اغلب مستلزمات الإنتاج في الصناعات الصغيرة ، اذ ان إقامة مثل هذه الصناعات لا تؤدي إلى تسرب للعملة الصعبة [17].

8 - تحقيق نوع من التوازن الجغرافي لعملية التنمية الاقتصادية لكون الصناعات الصغيرة تتسم بمرونة التوطن في المناطق التي لا توجد فيها بنى تحتية أو مستوى من التطور. فمن الممكن اقامتها في المناطق الريفية والاسهام في تنمية هذه المناطق لتكون متوازنة نسبيا مع المدن ، كذلك تساهم هذه الصناعات بالحد من هجرة السكان من الريف الى المدينة اذ ان توفير فرص العمل اللازمة يقلل الحافز لدى ابناء الريف بالهجرة الى المدينة [18].

ان الصناعات الصغيرة لها تأثير كبير في المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي ، الاستهلاك ، العمالة ، الادخار ، الاستثمار والصادرات . فضلا عن مساهمتها في تحقيق عدالة التنمية الاجتماعية والاقليمية ، وتحقيق التكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم ، وتنويع هيكل الانتاج فضلا عن اعتبارها آلية فعالة لمكافحة الفقر والعوز بوصولها الى صغار المستثمرين من الرجال والنساء [19].

لقد أضحت الصناعات الصغيرة لاسيّما في العقود الاخيرة من القرن العشرين ، تشغل ما بين 50 و 60% من اجمالي قوة العمل في العالم ، وتوفر نحو 70% من فرص العمل في دول الاتحاد الاوربي ، وفي منطقة شرقي آسيا اذ تشكل نسبة تزيد على 95% من اجمالي المشاريع التي تستقطب ما بين 35 – 85 % من اجمالي قوة العمل ، اما في الهند فتستوعب حوالي 50% من اجمالي العمالة الصناعية ، وفي ايطاليا 81% وفي بيرو 60% وفي سنغافورة 35% من اجمالي العمالة في القطاع الصناعي ، وتساهم بما يزيد عن 70% من الانتاج العالمي للسلع والخدمات ، وتمثل القوى المحركة للابداع والابتكار في فروع الانتاج المختلفة [20].

وتشير احدى الدراسات الى أن الصناعات الصغيرة تسهم بنحو 25 – 35 % من الصادرات العالمية للمواد المصنعة . كما تشير تقديرات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية الى ان مساهمة الصناعات الصغيرة في صادرات دول المنظمة تبلغ حوالي 26% من اجمالي الصادرات ، وتحتل الصناعات الصغيرة الايطالية المركز الاول بنحو 53% تليها الدنمارك وسويسرا بنحو 46% و 40% على التوالي ، ثم السويد بنحو 30% ، ففرنسا وهولندا 26% ، اما في اليابان فان مساهمتها تصل الى 13.5 % . وبلغت مساهمة الصناعات الصغيرة في صادرات الدول الاسيوية معدلات عالية جداً ، اذ شكلت 60% في الصين و 56% في تايوان ، و 40% في كوريا الجنوبية .[21]

وتتضح اهمية الدور الاستراتيجي الذي تلعبه الصناعات الصغيرة من اجمالي الصادرات بتحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة صناعياً مـــن خلال المساهمة بتكوين الناتج المحلي الاجمالي ، وتوظيف العمالة ، والجدول (1) يبين حجم المساهمة في مجموعة من البلدان الصناعية المتقدمة .

جدول (1) موقع الصناعات الصغيرة في الاقتصادات الصناعية

الدولة	مساهمتها في اجمالي العمالة %	مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي %
الولايات المتحدة الامريكية	53.7	48
المانيا	65.7	34.9
المملكة لمتحدة	67.2	30
فرنسا	69	61.8
ايطاليا	49	40.5
اليابان	73.8	27.1

المصدر : د.نوزاد عبد الرحمن الهيتي : الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي : الوضع القائم والتحديات المستقبلية ، مجلة علوم انسانية ، العدد/30 قطر ، الدوحة ، ايلول ، سبتمبر 2006 ص5 .

وقد بينت دراسات ميدانية في كندا ، ان المؤسسة الصغيرة في قطاع الصناعة اخذت تفوق المؤسسة الكبرى في الميدان التكنولوجي ليس باستعمال التقنيات الحديثة في الاعلان فحسب ، بل ايضا باستعمال الالات والمعدات الاكثر تناسبا وملاءمة مع القطاع الموجودة فيه[22].

ثالثاً: إجراءات دعم الصناعات الصغيرة

أثبتت البحوث والدراسات أنّ دعم الصناعات الكبيرة الحجم لا يؤدي بالضرورة إلى الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا يمثل الحل الأفضل لكونه ينعكس على قلة من عامة الناس . لذلك فان دعم وتطوير الصناعات الصغيرة من خلال تشجيع روح المبادرة الفردية يعد الحل الأنسب للوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ، ولما كانت الصناعات الصغيرة تشكل الأغلبية المطلقة من الصناعات في معظم البلدان وعلى اختلاف معدلات نموها فان ذلك يتطلب العمل على زيادة قدرتها لتجاوز المعوقات والعقبات التي تواجهها وتقديم كافة التسهيلات المطلوبة لاستمرارها وتوفير الدعم والحوافز لضمان تحقيق تلك المشروعات لدورها المطلوب بكفاءة وقدرة عاليتين . وفي هذا الإطار يلعب العديد من الجهات دورا أساسيا في تنمية المشروعات الصغيرة من أبرزها ما يأتي[23]:

1 - صناديق التنمية الاجتماعية

تقوم صناديق التنمية الاجتماعية بدور مؤثر في تنمية الصناعات الصغيرة ، اذ إن الهدف الأساسي من إنشائها حماية الفئات الفقيرة ، وتخفيف الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي عنها ، وتخفيف حدة البطالة وتمويل الوحدات الإنتاجية والخدمية الصغيرة التي لا تستطيع توفير حاجاتها التمويلية من الجهاز المصرفي ، كما تستهدف هذه الصناديق في الغالب الفقراء ومحدودي الدخل وسكان المناطق الريفية والعاطلين عن العمل بما في ذلك الخريجون الجدد والنساء .

تقدم صناديق التنمية العديد من البرامج أبرزها برامج تنمية المجتمع ، برامج أنشطة السكان ، برامج الأشغال العامة(البنية التحتية) ، برامج تنمية الصناعات الصغيرة ، برامج التشغيل والتدريب ، برامج التنمية المؤسسية ، وبرامج ادماج المرآة في المجتمع . ويعدّ تقديم الدعم المالي للصناعات الصغيرة من ابرز مهمات صناديق التنمية الاجتماعية . اذ تقوم بإيصال التمويل اللازم إلى الفئات المستهدفة من خلال جهات وسيطة تنفيذية حكومية او غير حكومية كالبنوك التجارية والمتخصصة التي تتلقى التمويل

وتقوم بتوزيعه على الجهات المنفذة (الجمعيات التعاونية وجمعيات رجال الأعمال وغيرها من الجمعيات الأهلية) وذلك على وفق أهداف وضوابط صناديق التنمية الاجتماعية ، أو قد يكون ذلك من خلال الجهة المنفذة نفسها ، أو من خلال مؤسسات وهيئات تعليمية متخصصة . فضلا عن ذلك تلجا صناديق التنمية الاجتماعية إلى تقديم المعونة الفنية إلى الصناعات الصغيرة ، والمقصود بالمعونة الفنية جميع النصائح والإرشادات والتوجيهات المتضمنة والمبنية على معارف ومعلومات وخبرات مكتسبة وموجهة لإنتاج أو تحسين أو تطوير السلع والخدمات أو حل المشاكل التنظيمية والاقتصادية والمالية والقانونية التي تواجه عملية إنتاج السلع والخدمات في الظروف الطبيعية وغير الطبيعية ، وتشمل خدمات المعونة ، إعداد دراسات الجدوى ، تسويق وترويج المنتجات ، تنمية القوى العاملة والتدريب ، تحسين الإنتاج وضبط الجودة ، تسهيل عقود الباطن ، حل مشاكل التعثر الإنتاجي ، رفع مهارات التخطيط لأصحاب الوحدات الإنتاجية الصغيرة ، متابعة ومعالجة كافة النواحي الإدارية ، وإجراء التقييم الشامل للمشروعات . [24]

ـ الاجهزة والمؤسسات الحكومية:

تتعدد الحوافز التي تستخدمها حكومات الدول الصناعية والنامية لتنمية الصناعات الصغيرة، وتختلف طبيعتها وآثارها ومدى فاعليتها وطريقة تأثيرها . إذ تندرج ضمن إطار السياسات المختلفة ، الاقتصادية والمالية والائتمانية والسعرية ، ويمكن تقسيم ما يستخدم من حوافز على وفق نطاق علمي إلى ثلاث مجموعات [1]:-

المجـــموعة الأولى:

تضم مجموعة الحوافز الـــتي تؤدي أساسا إلى إزالة بعض معوقات الاستثمار ومنها:

أ - توفير البيانات الأساسية .
ب- التعريف بفرص الاستثمار .
ج - المساعدة في إعداد دراسات الجدوى .
د - توفير العمالة اللازمة ورفع مستوى كفاءتها .
هـ - البحث والتطوير العلمي .
و - توفير البنية الأساسية اللازمة بإنشاء حاضنات الاعمال التي تهدف لرعاية تلك المشروعات ومدها بالخدمات الاستشارية والمادية اللازمة .

المجموعة الثانية:

تنقسم إلى مجموعتين فرعيتين:

أ - المجموعة الفرعية الأولى، تتصل بالسياسات الائتمانية وتتضمن توفير التمويل الحكومي ، تقديم الضمانات الحكومية ، تحديد السياسات الائتمانية للدولة (السقوف الائتمانية ، أسعار فائدة تفضيلية) ، دعم الحكومة لفوائد الإقراض ، ومنح القروض الميسرة من خلال مؤسسات الإقراض التابعة للحكومة .

ب- المجموعة الفرعية الثانية ، تتضمن الأدوات التي تندرج ضمن إطار السياسة المالية ، كالإعفاءات الضريبية المؤقتة ، إعفاء الضريبة على الإرباح الموجهة لإعادة الاستثمار ، وتتبلور هذه الوسيلة من خلال منح (الإجازة الضريبية)* التي تمثل حافزا مهما للاستثمار من خلال مساهمتها بتقليل المخاطر التي يتحملها المستثمر بالنسبة للاستثمارات الجديدة وتزيد من العائد الصافي وتحقق سيولة ذاتية للمشروع الذي يتمتع بهذه الإجازة وخاصة في بداية حياته الإنتاجية مما يكون له اثر ايجابي في الهيكل التمويلي[25] .

المجموعة الثالثة :

تضم الحوافز المؤدية الـى زيادة الإيرادات او خفض التكاليف عن طريق [26]:

أ - دعم أسعار مدخلات الإنتاج المحلية .
ب - إعانة الصادرات.
ج - المعاملة الجمركية التفضيلية للمستلزمات المستوردة .

ويتوقف مدى استخدام هذه الحوافز على طبيعة التدخل الحكومي بتنظيم النشاط الاقتصادي . الذي يختلف باختلاف السياسات العامة وتوجهها وخصائص الاقتصاد القومي واهداف وخطط برامج التنمية ووسائل تحقيقها .

3 - المنظمات المحلية والإقليمية:

تقوم المنظمات المهنية كالغرف التجارية والصناعية والزراعية بالعديد من النشاطات والفعاليات التي تهم منشآت القطاع الخاص وبصفة خاصة الصناعات الصغيرة ومن تلك النشاطات على سبيل المثال التعرف إلى المشاكل والصعوبات التي تواجه تلك الصناعات والتعاون مع الجهات المعنية لتذليلها، كما تقوم بتنظيم المعارض الوطنية والإقليمية لغرض التعريف بالمنتجات الوطنية وتعريف الصناعات الصغيرة بمصادر ومستلزمات الإنتاج ، وتقوم أيضا بإعداد البرامج التدريبية اللازمة ونشر الدراسات والابحاث والإحصائيات .

اما المنظمات الاقليمية فتضطلع بتقديم التمويل والمساعدة للصناعات الصغيرة من خلال جهات وسطية او تنفيذية وبالتعاون الفني مع الحكومات. اضافة الى وضع المعايير لمساعدة الصناعات الصغيرة في التكيف مع التقدم التقني والتغيرات المستمرة . كما

تتولى تلك المنظمات اعداد وعقد الاجتماعات والحلقات النقاشية الخاصة بالصناعات الصغيرة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ، وتقوم أيضا بإمداد العديد من المطبوعات والدراسات الخاصة ببرامج دعم الصناعات الصغيرة واحتياجاتها [27]

4- تشجيع اقامة حاضنات الاعمال

تعدّ حاضنات الاعمال احدى الاليات الحديثة الخاصة بدعم منشات الاعمال والصناعات الصغيرة بمختلف انواعها ومواقعها ، تقدم هذه الحاضنات مختلف انواع الدعم لمساندة تلك المنشات لاسيّما في المراحل الاولى لتاسيسها ، كما انها مشروعات استثمارية تحقق عائدا اقتصاديا بالنسبة لملاكها.

ان الاهمية الاقتصادية لحاضنات الاعمال نابعة من كونها مؤسسات اقتصادية تنموية تهدف الى دعم ورعاية المبادرين والمبدعين والمبتكرين ، اصحاب افكار المشروعات الطموحة الذين لا تتوفر لديهم الموارد الكافية ، والاصول اللازمة لتحقيق طموحاتهم ، ومن خلال هذه الاهداف تلعب حاضنات الاعمال ، وبانواعها المختلفة دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية . اذ اثبتت الدراسات ان معدلات نجاح واستمرارية المشروعات الجديدة المقامة داخل الحاضنات وصلت الى (87%) مقارنة بنسب النجاح التقليدية المنخفضة لهذه المشروعات والتي تتراوح بحوالي 50% [28]. أي إن حاضنات الأعمال تمكنت من تخفيض نسبة فشل الصناعات الصغيرة الناشئة من 50% إلى 13% .

وتتلخص الاهمية الاقتصادية لحاضنات الاعمال بالنسبة للوحدات الانتاجية بالنقاط آلاتية :

1- توفير الدعم المالي.
2- تقديم الخدمات الادارية والفنية.
3- تطوير قاعدة بيانات ومعلومات متخصصة في المجالات التي تحتاج اليها الوحدات الانتاجية الصغيرة الداخلة ضمن الحاضنة.
4- تشجيع ورعاية الابتكارات والافكار الريادية ودعم التخصص التقني في الوحدات الانتاجية الصغيرة.
5- مساعدة المستشارين بمتابعة وتقويم كفاية اداء الوحدات الانتاجية الداخلة في الحاضنة بشكل مستمر.

لقد اثبتت الدراسات ان حاضنات الاعمال لاسيّما الصناعية هي احدى ادوات السياسة الصناعية في البلدان النامية والمتقدمة التي لديها اهداف اجتماعية واقتصادية تسعى الى تحقيقها وتعزيز القدرة التنافسية لوحدتها الانتاجية الصغيرة .

ولقد أظهرت التجارب الدولية أن حاضنات الأعمال الصناعية توفر للوحدات الإنتاجية الصغيرة ميزات محددة ومهمة تتيح لها أن تبلغ مجتمعة مستويات من الكفاءة والقدرة التنافسية ، ولكن كثيرا ما تتردد هذه الوحدات إزاء الانخراط كليا في تلك الحاضنات لعدم ظهور فوائد ذلك بصورة سريعة وبديهية ، ومن التصورات السلبية التي تراود الوحدات الصغيرة هو احتمال خسارة الأسرار التجارية والزبائن لمصلحة وحدات أخرى ضمن هذه الحاضنات .

رابعاً: برامج التكيف الهيكلي .

1. المفهوم الأساسي لبرامج التكييف الهيكلي .

التكييف مصطلح ماخوذ عن الكلمة الانكليزية (Adjustment) وتعني التعديل او التغيير وهي كلمة لها مدلولات كثيرة ، اذ قد يشار بها الى الوسائل والادوات التي يتم من خلالها تعديل الاجزاء بعضها الى بعض. أما التكييف الهيكلي (Structural adjustment) فهو مصطلح يستعمل في الادبيات الاقتصادية للإشارة إلى [29]:-

أ. ابقاء الطلب الكلي في اقتصاد ما متكافئا مع الطاقات الانتاجية ضمن مستواها الممكن .
ب. مواجهة التغيرات الدائمة التي تطرا على البيئة الخارجية .
ج. اجراء التغيرات اللازمة في النفقات والمدخرات والانتاج ، للتوصل الى وضع مقبول لميزان المدفوعات يمكن فيه تمويل أي عجز في الحساب الجاري من خلال تدفقات راس المال المعتادة .
د. عملية اعادة تخصيص الموارد ، وعوامل الانتاج استجابة للاصلاحات الهيكلية التي لابد من الاضطلاع بها لمواجهة الظروف الخارجية الجديدة .

ان المقصود ببرامج التكييف الهيكلي هو اتباع خطوات وسياسات محددة بقصد القضاء تدريجيا على العجز في الموازين الاقتصادية الاساسية او في الاقل ابقاء العجز في حدود ضيقة يمكن التحكم بها . اذ ان معظم الاقتصادات التي اتبعت هذه البرامج تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة والميزان التجاري واختلال ميزان المدفوعات ، ولذلك كانت عاجزة عن سداد الديون الخارجية المترتبة عليها ، نتيجة لذلك فقد تفاقم حجم المديونيات الخارجية وما كان امام هذه الحكومات الا التوسع في الاقتراض واصدار نقود جديدة ادت في النهاية الى ارتفاع الاسعار وانخفاض قيمة العملة الحقيقة بالنسبة للعملات الاخرى (التضخم) ، وهذه كلها اعراض طبيعية لاختلال الموازين الاقتصادية الاساسية [30].

وفي ظل هذه الاختلالات في مكونات الهيكل الاقتصادي تحتم على واضعي السياسات الاقتصادية إعادة النظر في نمط التنمية الاقتصادية السائدة . وقد واجهت الاقتصادات المذكورة ضغوطا كبيرة من قبل المؤسسات الدولية (الدائنة) لاتباع سياسة اقتصادية جديدة من شانها تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي واعطاء الدور الاكبر لقوى السوق .

ويلاحظ انخفاض ديون جمهورية مصر العربية في أواخر الثمانينات بسبب تبنيها لسياسات الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة تحت إشراف المؤسسات الدولية . اذ تناقصت الديون من 41836 مليون دولار عام 1985 أي قبل تطبيق الاصلاحات الاقتصادية الى 34116 مليون دولار عام 1995 عندما تم نيل ثمار الاصلاحات الاقتصادية .(2)

وفي هذا الشأن حاول بعض الاقتصاديين وضع تعاريف محدودة لمفهوم التكييف الهيكلي ، فمنهم من عرفه بانه " تصحيح أسس الاقتصاد الكلي بوصفه شرطا مسبقا لعودة الدول المثقلة بالديون إلى طريق النمو المضطرد " ومنهم من عرفه بانه " عملية إصلاح السياسة الاقتصادية باتجاه نظام السوق من اجل التغلب على مشاكل موازين المدفوعات ، وخفض التضخم وتحقيق الشروط الــلازمة لاستمرار الزيادة في دخل الفرد " [31].

2. سياسات برامج التكييف الهيكلي .

تشير برامج التكييف الهيكلي إلى مجموعة السياسات الاقتصادية التي يطالب البنك وصندوق النقد الدوليان الدول النامية بتثبيتها بوصفها شرطا مسبقا للحصول على القروض وتتكون هذه البرامج من مجموعتين من السياسات هما :-

أ. سياسة التثبيت الاقتصادي

تعد سياسة التثبيت الاقتصادي في مقدمة اهتمامات صندوق النقد الدولي ، وتستند في مضمونها إلى الأفكار الاقتصادية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات وتحليل العلاقة بين تراكم الديون ومشكلاتها ، والإجراءات الضرورية التي يتطلب تنفيذها في الاقتصاد المحلي لتصحيح عدم التوازن في ميزان المدفوعات ، وهي مسالة ترتبط باجراءات المدى القصير في تسوية العجز الخارجي او مكافحة حالة التضخم ، وتتراوح هذه المدة بين 12 إلى 18 شهرا ، وغالبا ما يقوم صندوق النقد الدولي بالإشراف على وضع هذه الإجراءات وتنفيذها [32] . تمر هذه المرحلة بمجموعة خطوات سيتم إجمالها هنا فيما يأتي [33]:-

1. يحث الصندوق الدول الأعضاء لاتخاذ إجراءات تصحيحية ، من الممكن ان تدعم باستخدام موارد الصندوق ، وطبقا لسياساته في مرحلة مبكرة من ظهور صعوبات ومشاكل ميزان المدفوعات .

2- يشترط الصندوق على الدولة المستفيدة الرجوع اليه من وقت لاخر لاخذ الاستشارة في اثناء مدة تطبيق الاتفاقية المشروطة التي يتجنب الصندوق وضعها بصيغة عقد تحريري متفق عليه .

3- يوصي الصندوق بقبول طلب الدولة باستخدام موارده بما يتعدى الائتمان الممنوح ، عندما يكون برنامج الدولة متوافقا مع شروط وسياسات الصندوق .

4- تكون معايير الاداء المستخدمة متنوعة ، نظرا لتعدد وتنوع المشاكل والترتيبات المؤسساتية للاعضاء ، وتبقى هذه المعايير محددة في تلك التطبيقات التي يهتم بتقييمها رقمياً .

5- تقوم مجموعة الموظفين الاستشاريين العاملين في الصندوق بتقديم دراسات بشان البرامج المدعومة لاجل تقويم مدى تناسبية البرامج وفعالية ادوات السياسة وجدوى المراقبة على البرامج ، ومدى تحقيق النتائج ، وعندها سيكون بامكان المجلس التنفيذي للصندوق البحث في الخطوة التالية المتمثلة بالتطبيق الشامل للمشروطية .

ب – سياسة التكييف الهيكلي

تعدّ سياسة التكييف الهيكلي إحدى أهم السياسات التي يتبناها البنك الدولي في الاقتصادات النامية ، والتي تهدف الى معالجة الاختلالات التي تعاني منها هذه الاقتصادات غير التنافسية ، وترتبط استجابة هذه الاقتصادات للتغيرات الهيكلية بصفة أساسية بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي تجاه حوافز التغيير الهيكلي . وتصنف هذه الإجراءات ضمن الإجراءات المتوسطة الأجل ، اذ تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات ويتولى البنك الدولي الإشراف على وضع هذه السياسات وتنفيذها [34].

ويمكن تلخيص أهم متطلبات التكييف الهيكلي بالنقاط الآتية [35]:

1. تقشف مالي بقصد تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة ومن ثم تخفيض معدلات التضخم . وغالبا ما يرتبط برنامج التقشف بتخفيض النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي.
2. تخفيض سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الاجنبية . وعلى وفق العمل بنظام تعدد اسعار الصرف باتجاه توحيدها ، وذلك بحجة تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات ، ومن ثم تخفيض العجز في الميزان التجاري ، وفي ميزان المدفوعات .
3. تحرير الاقتصاد من التدخل الاداري من جانب الدولة وتركه لقوى العرض والطلب ، ويتضمن ذلك تحريك الاسعار نحو المستويات الدولية ، خاصة في قطاعي الزراعة والطاقة ، والتخلص من سياسات التوريد والتسعير الإجباريين للمحاصيل الزراعية . كما يعني ذلك تخليص الاستيراد من القيود وإلغاء الرقابة على النقد الأجنبي أو تخفيضها إلى اقل حد ممكن . كما يرتبط التحرير بتقليص القطاع العام وتخليصه من القيود السعرية أو الإدارية او الاجتماعية ، مع بيع بعض أجزائه الى القطاع الخاص Privatization (*) .
4. تشجيع القطاع الخاص المحلي من خلال مجموعة من الحوافز والتسهيلات وترك اسعار منتجاته لقوى السوق .
5. تشجيع الاستثمار الاجنبي الخاص من خلال (المزايا والاعفاءات والتخفيضات الضريبية والجمركية) .
6. استخدام مسالة إلغاء دعم سعر الفائدة ورفعه من اجل تشجيع المدخرات المحلية والحد من السيولة النقدية باعتبارها إحدى أهم عوامل التضخم .
7. تطوير السياسات الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي بالحد من الإعفاءات لاجل زيادة مرونتها وعائدها مقابل احكام الرقابة على المناطق الحرة للحد من التهرب الضريبي [36].

3- معوقات تطبيق برامج التكييف الهيكلي

هنالك مجموعة عوامل تقف عائقا أمام تبني معظم البلدان النامية ولاسيّما البلدان العربية لبرامج التكييف الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية وهي كالأتي [37]:

أ. النمو السكاني الكبير وضرورة خلق وظائف للقوى العاملة المتزايدة.
ب. الحجم الكبير للقطاع العام والذي يحد من معدلات النمو في معظم البلدان النامية .
ج. الحجم الصغير للقطاع الخاص وعدم فعاليته كأداة أساسية للنمو .
د. انخفاض إنتاجية اليد العاملة برغم الاستثمار الكبير في ميزانية التعليم .
هـ. انخفاض عائدات العمالة ، إذ لا تزال الأجور الحقيقية منخفضة وراكدة عند مستويات عام 1970 .
و. تفاقم الفقر الذي بدا يؤثر في نسبة كبيرة من السكان .
ز. عدم قدرة البلدان النامية وخاصة بلدان المنطقة على اللحاق بالتطورات التكنولوجية الجارية في العالم .
ح. الإطار التشريعي الضعيف الذي خلقته ظروف الطفرة النفطية .

ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى الحد من النمو ، ارتفاع الإنفاق العسكري ، وتبني أنماط استهلاك لافتة للنظر لايمكن تغييرها بسهولة ، والفساد الإداري ، وضعف مستويات الأجهزة الحكومية وانخفاض قدرات المؤسسات الأساسية ، والقصور في نوعية التعليم ونمو الأنشطة غير المنتجة والمعتمدة على الربح ، كما أن الدين الخارجي ارتفع إلى مستويات عالية جدا في اغلب بلدان المنطقة .

4- أدوات التكييف الهيكلي

لقد تقاسمت مسؤولية التكييف الهيكلي المؤسسات الدولية الثلاث (صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، ومنظمة التجارة العالمية). وسنتطرق الى دور كل واحدة من هذه المؤسسات في تنفيذ هذه الآلية .

أ. صندوق النقد الدولي (IMF)

وهو احد أعمدة النظام الاقتصادي الدولي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية ، واحد اهم الركائز المالية للنظام الاقتصادي العالمي الحالي ، يعمل على استقرار اسعار الصرف للعملات وحرية تحويلها . وتستخدمه الان الدول الكبرى أداة لفرض سيطرة الدول الراسمالية المتقدمة على الدول الفقيرة التي تلجأ إليه للحصول على قروض دولية ، وذلك من خلال فرض الشروط المجحفة ، والتدخل في مجالات صرف هذه القروض ، واجبار الدولة المستفيدة على اتباع سياسات معينة [38]. إذ لم تكن التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ضمن جدول اعماله عند انشائه بمقتضى اتفاقية بريتين وودز عام 1944 ، بل كان اهتمامه منصبا على مساعدة الدول الاوربية الصناعية التي تضرر اقتصادها واصيب بعجز كبير بعد الحرب العالمية الثانية[39]، وبفعل التغيرات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها معظم البلدان النامية ولاسيّما تلك التي حصلت على استقلالها السياسي في ذلك الوقت وما رافق ذلك من تضخم كبير في نفقاتها العامة ادى الى نضوب مواردها المالية ، لم يكن أمام تلك البلدان الا ان تختار بين اللجوء مباشرة الى صندوق النقد الدولي او الاقتراض والحصول على معونة من الدول المتقدمة أو المؤسسات المالية الخاصة ، وفي كلتا الحالتين كانت هناك شروط سياسية واقتصادية قاسية [40].

ب. البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)

يعدّ البنك الدولي احد اعمدة النظام الاقتصادي الدولي الى جانب صندوق النقد الدولي ، ويهدف الى تنمية وتعمير اقتصادات الدول الاعضاء من خلال انتقال رؤوس الاموال وتشجيع الاستثمارات فيها وتحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية . وتمتلك الدول الصناعية المتقدمة النصيب الاكبر من حصص البنك مما يمكنها من فرض سياستها ورؤيتها التي تخدم مصالحها الذاتية على هذه المؤسسة الدولية [41].

كما يهتم البنك الدولي بمساعدة الدول النامية في اعداد خططها الانمائية من خلال تقديم النصح والارشاد والتوجيه لهذه الدول عند تقدمها للحصول على قروض . اذ يقوم البنك بفرض شروط خاصة بالتصحيح الهيكلي وتتولى بعثة خاصة مهمة التحليل الشامل للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في ذلك البلد بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي. حيث يتولى البنك تقويم السياسات الاقتصادية الكلية ومحاولة إبقاء العجز في الميزانيات بأدنى المستويات مما يساعد في السيطرة على التضخم وتجنب المشاكل في ميزان المدفوعات والإبقاء على سعر صرف واقعي. [42]

ج. منظمة التجارة العالمية (WTO)

تعدّ منظمة التجارة العالمية إحدى المنظمات الدولية التي تم إنشاؤها في عام 1994 عبر اتفاقية ومعاهدة تأسيسية تلزم الدول المنضمة إليها بمجموعة من قواعد العمل في مجال التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية ، وتمتد هذه القواعد لتشمل السياسات الداخلية المؤثرة في التجارة العالمية ، كإجراءات دعم السلع والخدمات التي تدخل في مجال التجارة أو القيود والرقابة على الجودة ورفع القيود الكمركية والحماية التي تقدمها الدول لصناعتها ، وتطبيق قوانين الملكية الفكرية وتعدّ هذه المنظمة هي الوارث القانوني لاتفاقيات الجات ، وتشكل الضلع الثالث للنظام الاقتصادي الدولي إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير [43].

لقد ساهمت منظمة التجارة العالمية وبشكل كبير في نشر سياسة التكييف الاقتصادي وجعل البلدان النامية مسلوبة اقتصاديا من خلال تسهيل سيطرة الدول الرأسمالية على اقتصادات الدول النامية من حيث الاستيلاء على المواد الخام التي تعد الدول النامية

مصدرها الأساسي بالإضافة إلى إبقاء أسواق تلك الدول مفتوحة أمام المنتجات المصنعة في الدول الرأسمالية وبذلك تكون قد ساهمت في ما اصطلح على تسميته بالنهب العالمي من قبل الدول الرأسمالية للدول النامية [44].

كما ساهمت منظمة التجارة العالمية بتكوين علاقة تبادلية بين التحررية التجارية (Liberalization) وتكييف الاقتصادات المحلية والعالمية أدت إلى إنشاء منظومة سعرية رأسمالية تسمح للشركات الأعلى إنتاجية وربحا أن تهيمن على عالم منافسة لا يملك غيرها الولوج فيه ، وبذلك شاركت هذه المنظمة كلاً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في وضع الأسس الحقيقية لبيئة عالمية تسمح لرأس المال والسلع والخدمات أن تنتقل بسهولة ويسر بين دول العالم [45].

ومما سبق نستلخص أن التوجه نحو سوق عالمية مفتوحة ومشرعة الأبواب أمام الجميع هو أمر في غاية الخطورة على الدول النامية ، إذ سيقود ذلك بالضرورة إلى تحقيق مصلحة الدول الكبرى و الاقتصادات الرأسمالية وذلك من خلال فتح الأسواق أمام صادرات تلك الدول عبر شركاتها متعددة الجنسية وسيطرتها على مقدرات الدول النامية فضلا عن السياسات التي يتبعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي تعدّ سيفاً مسلطا على رقاب الدول النامية بهدف إخضاعها للهيمنة الرأسمالية بقيادة أمريكا وشركات أوربية ويابانية [46].

خامساً : اثر سياسة التكييف الهيكلي في واقع ومستقبل الصناعات الصغيرة

ان من اهم العقبات التي تقف حائلا امام دخول الصناعات الصغيرة الى السوق العالمية هي صعوبة الحصول على المعلومات والتمويل والعجز عن تلبية احتياجات السوق الأجنبية من حيث الكمية والنوعية [47].

ولكي تتغلب الوحدات الإنتاجية الصغيرة على هذه الصعوبات وتزيد من قدرتها التنافسية ينبغي لها ان تسعى الى بذل جهود جماعية للتعاون فيما بينها في شكل دعم تفاعلي يقدم ضمن الاطر المواتية في كافة مراحل سلسلتي الإنتاج.ويتراوح اثر سياسة التكييف الهيكلي في الاقتصاد الوطني بين الآثار الايجابية المتمثلة بالاندماج بالمنظومة الاقتصادية العالمية ، مما يتيح هامشا واسعا من المناورة ومحاولة استثمار ذلك لخدمة الاقتصاد الوطني ، وأثارا سلبية تتمثل في أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد يخدم مصالح القوى الكبرى التي وضعته ورسمت معالمه بما يتناسب مع مصالحها وطموحها واستراتيجيتها ، وهي المشكلة التي تعاني منها دول العالم الثالث التي كانت دائما عبر التاريخ حقلا لتجارب ونظريات العالم المتقدم [48].

1. الآثار الايجابية لبرامج التكييف الهيكلي في الصناعات الصغيرة .

يرى بعض الاقتصاديين المؤيدين لبرامج التكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي ، ومنهم الاقتصادي الدكتور إبراهيم شحاتة ، أن المنظمات الدولية وخاصة البنك الدولي يمارس دورا ايجابيا في تنمية المشاريع الصناعية الصغيرة ، إذ انها كانت تعاني جملة من المعوقات قبل دخول اقتصادياتها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد التي تم التغلب على معظمها بفعل برامج التكييف الهيكلي ومـــن أهم هذه المشاكل ما يأتي [49]:-

أ. عدم وجود الاستقلال الكافي لإدارة المشاريع الصناعية الصغيرة وخاصة في مجال اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسعار والتشغيل ، إذ إن الدولة تتدخل من خلال تحديد الأسعار دون اعتبارات اقتصادية ، فمن الممكن أن تحدد الدولة سعر سلعة معينة بما لا يتناسب مع تكاليف إنتاجها وهامش الربح الذي يضمن الاستمرارية لعمل الوحدة الصناعية الصغيرة. كما أن سياسة الأجور التي تتبعها الدولة من الممكن أن تؤثر في عمل الوحدة الصناعية الصغيرة فقد تتدخل الدولة في تحديد الحد الأدنى للأجور لرفع مستوى معيشة العاملين مما يؤثر سلبا في مستوى الأرباح وخاصة إذا كانت إمكانية زيادة الأسعار للتعويض عن ارتفاع الكلف ليست واردة أو سهلة [50].

ب. تقادم التكنولوجيا المستخدمة في اغلب الوحدات الصناعية الصغيرة وذلك لعدم انفتاح هذه الوحدات على العالم الخارجي وعدم الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة .

ج. صعوبة الحصول على قروض وتمويل خاص للوحدات الصناعية الصغيرة بسبب ضعف المؤسسات المالية والمصرفية وخاصة التخصصية منها أو عدم التوسع في القروض ومنح الائتمان ، كذلك صعوبة الحصول على النقد الأجنبي الذي يمكن أن تستخدمه الوحدات الصناعية الصغيرة في الحصول على مستلزمات الإنتاج المستوردة .

د. ضعف القدرة التنافسية لدى الوحدات الصناعية الصغيرة وذلك بفعل ضيق السوق ومحدوديتها .

هـ. ضعف الخبرات والمهارات الفنية والإدارية ، وذلك بسبب عدم وجود دورات تدريبية وضعف وسائل الاتصال بالعالم الخارجي ، وعدم وجود معرفة كاملة بالأسواق الخارجية .

و. تدخل الدولة في تحديد سعر الفائدة الذي غالبا ما يتحدد عند مستويات منخفضة ، إذ إن ذلك يؤثر سلبا في حجم المدخرات والاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها قطاع الصناعات الصغيرة [51].

إن برامج التكييف الهيكلي التي أعدتها المنظمات ساهمت كما يرى بعض الاقتصاديين في معالجة اغلب المشاكل المذكورة التي تواجه الصناعات الصغيرة من خلال فرض مجموعة من السياسات أهمها ما يأتي:[52]

1. إن المشاريع الصناعية الصغيرة هي جزء من نشاط القطاع الخاص ، وقد دعت برامج التكييف الهيكلي إلى تحرير القطاع الخاص من تدخل الدولة وفسح المجال أمامه ليأخذ دوره في النشاط الاقتصادي .
2. اكتساب الخبرات والمهارات الفنية والإدارية ونقل التكنولوجيا الحديثة من خلال تدفق الاستثمار الأجنبي وما يرافقه من فوائد في نمو وتطوير هذه الصناعات .

3. يقوم البنك الدولي بمنح قروض إلى البلدان الراغبة في إصلاح اقتصادياتها مع ترك حرية استخدام هذه الأموال بحسب احتياجات اقتصاد ذلك البلد باستثناء (القائمة السلبية)* ، إذ إن ذلك يسهل عملية تمويل المشاريع الصناعية الصغيرة من خلال بنوك حكومية وسيطة .
4. إصلاح القطاع المالي والمصرفي وتطوير النظم المالية بحيث تتوافر في الاقتصاد مؤسسات تعمل على تجميع المدخرات وتخصيصها لأغراض الاستثمار في القطاع الخاص ، ولاسّيما المشاريع الصناعية الصغيرة لما لها من قدرة على استيعاب العمالة الفائضة الناجمة عن عمليات الخصخصة التي هي كذلك جزء من عملية التكييف الهيكلي .
5. توفير البنى الارتكازية الأساسية اللازمة لإقامة الوحدات الصناعية الصغيرة وخاصة في مجال الطرق والمواصلات والاتصالات والماء والكهرباء .
6. إعادة هيكلة الشركات والهيئات التابعة للقطاع العام التي أثبتت عدم قدرتها على المنافسة واستبدالها بالشركات والمشاريع الخاصة القادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.
7. فتح أسواق جديدة أمام منتجات الصناعات الصغيرة والمتمثلة بالأسواق العالمية وتحسين إمكانية الوصول إليها.[53]

2. الآثار السلبية لبرامج التكييف الهيكلي في الصناعات الصغيرة .

ان التقدم التكنولوجي الهائل وبرامج التكييف الهيكلي التي اتبعتها معظم البلدان النامية ادت الى خلق تحديات جديدة امام الوحدات الصناعية الصغيرة ، فقد شهد الاقتصاد العالمي ظهور اجيال جديدة من المشاريع الصغيرة التي استطاعت العمل وتطوير إمكانياتها في هذا الوضع الجديد الذي يسمح بالحصول على المعرفة ورؤوس الاموال والدخول الى الاسواق الكبيرة ، في حين تعاني مثيلاتها غير الابداعية والتقليدية في معظم البلدان النامية من الاثار السلبية لبرامج التكييف الهيكلي والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي والمتمثلة بالنقاط آلاتية :-[54]

أ. المنافسة غير المتكافئة وسياسة الإغراق :

بعد التحولات الاقتصادية في بعض جوانب نظريات التنمية الاقتصادية والمتمثلة ببرامج التكييف الهيكلي ، ووصفات صندوق النقد الدولي ، أصبحت الوحدات الصناعية الصغيرة على المحك في مواجهة المنافسة الشديدة وغير المتكافئة من قبل مؤسسات الدولة المتطورة ، بفعل الانضمام الى النظام الاقتصادي الجديد ، والتي يمكن ان تسمى بالبيئة التنافسية الداخلية من جهة ، وفتح الاسواق المحلية للمنافسة العالمية من جهة اخرى. اذ ان منهج تحرير الاسواق قد ادى الى تزايد عرض السلع والخدمات المستوردة مع تباطؤ استجابة الجهاز الانتاجي في الوحدات الصناعية الصغيرة ، بسبب انخفاض مرونة الموارد الاقتصادية المحلية التي تشكل الاجور نسبة كبيرة منها ، مما ادى الى عدم استفادة المستثمرين في هذه الصناعات من الاسواق العالمية .

لقد ازدحمت الاسواق في معظم البلدان النامية بالعديد من المنتجات ذات المناشئ المختلفة المماثلة لمنتجات الوحدات الصناعية الصغيرة المحلية وباسعار تنافسية قد تصل في بعض الاحيان الى ربع سعر الكلفة مع براعة في فن التغليف والتوزيع والاعلان ، ولما لها من تاثير في الاستحواذ على الاسواق يصل الى حد الاغراق ، وهو ما ادى الى اغلاق مئات الوحدات الصناعية الصغيرة ، بسبب عدم قدرتها على الوقوف امام المنافسة الشرسة وغير المتكافئة التي لم تفلح رسوم الاغراق المحددة من قبل منظمة التجارة العالمية من مواجهتها.

ان تقارير منظمات اقتصادية تابعة للمنظمة الدولية للامم المتحدة اثبتت أنّ الرقابة على الاسواق في منطقة الشرق الاوسط في ظل تعدد الاتفاقيات الدولية الهادفة الى فتح الاسواق امام الاستيرادات ضعيفة للغاية ، مما ادى الى انتشار السلع الرخيصة وغير المطابقة للمواصفات او المقلدة ، وحتى الضارة بالصحة العامة لتصبح الصناعات الصغيرة المحلية مهددة بخطر الانهيار في ظل غياب اجهزة حماية المنتج المحلي ، وان هناك ضررا بالغا يقع على هذه الوحدات الانتاجية الملتزمة بالمواصفات نتيجة التقليد التجاري ، سواء بالعلامات التجارية او الخامات المستخدمة ، كما ان تكلفة الانتاج المقلد تكون منخفضة مقارنة بمنتجات الوحدات الصناعية الصغيرة لاسباب عديدة منها ، استخدام مدخلات انتاج رديئة وعمالة رخيصة اضافة الى استخدام تكنولوجيا حديثة تجعل الكلفة النهائية اقل بكثير من مثيلاتها من منتجات الصناعات الصغيرة .[55]

ان سياسة السوق المفتوحة والتجارة العشوائية او تجارة الرصيف أصبحت أمرا واقعا ، وان خطر إغراق الأسواق بالسلع الرديئة والرخيصة تعد ظاهرة حقيقية تعاني منها الوحدات الصناعية الصغيرة في معظم البلدان النامية ، وانه لابد من التفكير في أساليب جديدة لحماية المنتجين الصغار والمستهلكين من الآثار السلبية لهذه السياسات .

لقد طبقت الولايات المتحدة والدول الأوربية نظاما اقتصاديا جديدا يـدعى نظـــام (الرقم الفريد Bar code)* وان هنالك ضغوطا من قبل الاتحاد العالمي للكمارك يطالب فيه العديد من دول الشرق الاوسط بضرورة تنفيذ هذا النظام الجديد بعد ان طبقته اوربا لحماية صناعتها الناشئة وخاصة الصغيرة منها [56].

ب ـ فرض ضرائب جديدة وتوسيع الوعاء الضريبي :

يعد اصلاح النظام الضريبي واقتراح التدابير اللازمة لتوسيع الوعاء الضريبي حتى وان كان ذلك على حساب المشاريع الصناعية الصغيرة المحلية ، احد اركان سياسة التكييف الهيكلي في مجال السياسة المالية . اذ يرى صندوق النقد والبنك الدوليان ان تخفيض العجز فـــي ميزانية الدولة لايتم بتخفيض النفقات العامة فقط ، وانما باعادة النظر بواقع هيكل الايرادات العامة وعلى وجه الخصوص النظم الضريبية . ومن التوصيات التي يؤكد عليها صندوق النقد الدولي في مجال زيادة الحصيلة الضريبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة ما يلي [57]:

1 - تخفيض مستوى الإعفاءات الممنوحة للنشاطات الاقتصادية المختلفة .
2 - رفع أسعار الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات وخاصة التي يعد الطلب عليها غير مرن .
3 - تقوية التشريع الضريبي وسد الثغرات فيه .
4 - زيادة نسبة الحد الأدنى للضريبة لتصل إلى 10 % تقريبا .
5 - الحزم في تنفيذ الإجراءات الضريبية واستيفاء المستحقات المتأخرة .

ان هذه الإجراءات الضريبية المتشددة لا تراعي الخصوصية المالية للصناعات الصغيرة ، كونها صغيرة ليست لاسباب فنية واقتصادية وانما لمحدودية امكاناتها المالية ، وعدم قدرتها على التوسع لتكون بمستوى الوحدات المتوسطة والكبيرة ، وبالتالي فان هذه الاجراءات لها اثار سلبية على الوحدات الصناعية الصغيرة قد تصل في بعض الاحيان الى اغلاق العديد منها وعزوف الافراد عن الشروع في استثمارات جديدة في هذا المجال . ومن هذه الآثار السلبية ما يأتي:

1 - إضعاف القدرة التنافسية في الوحدات الصناعية الصغيرة ، وذلك بسبب ارتفاع اسعار منتجاتها من خلال نقل العبء الضريبي الى المستهلك عن طريق رفع الاسعار ، وعدم قدرة المنتج على تحمل العبء الضريبي للاسباب آلاتية [58]:
   أ. انخفاض هامش الربح الى الحد الذي لا يسمح بتحمل الاعباء الضريبية المتزايدة .
   ب. عدم قدرة المنتج على نقل العبء الضريبي الى الخلف ، أي تخفيض اسعار مدخلات الانتاج وذلك لعدم مرونتها لكون الاجور تشكل النسبة الكبيرة منها.
2 - تحول قسم كبير من الوحدات الصناعية الصغيرة إلى القطاع غير المنظم للعمل بعيدا عن الإجراءات الضريبية المتشددة ، ومن ثم عدم التزامها بمعظم القوانين المتعلقة بالسلامة الصناعية والمهنية وضمان حقوق العاملين .
3 - انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي لدى أصحاب الوحدات الصناعية الصغيرة ، وعدم قدرتها على تطوير إمكانياتها وإدخال أساليب إنتاج وتكنولوجيا حديثة .

ج. رفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات وتقليص الإنفاق العام :

يرى صندوق النقد الدولي ان النفقات العامة التي تخصصها الحكومة لاغراض تحويلية تعدّ السبب الرئيس لتزايد العجز في موازنة الدولة ونتيجة لذلك تكون الحكومة مضطرة الى تمويل ذلك العجز عن طريق التمويل التضخمي أو الاقتراض وزيادة حجم المديونية . ان زيادة حجم النفقات التحويلية من شانه ان يخفض اسعار بعض السلع والخدمات الى مستويات منخفضة لا تعبر عن قيمتها الحقيقية ، لذلك يوصي صندوق النقد الدولي بتخفيض حجم هذه النفقات وترك اسعار السلع والخدمات المدعومة لتحدد طبقا لتكاليف انتاجها بما في ذلك التعليم والصحة والماء والكهرباء والاتصالات وغيرها من الخدمات العامة [59].

ومما لاشك فيه ان البيئة الصناعية المناسبة تساعد في جريان العمل بشكل مناسب وبدون مشاكل، والبيئة الصناعية المناسبة للوحدات الصناعية الصغيرة هنا تمثل مستوى الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الدولة لتلك الوحدات ، والمتمثلة بخدمات الماء والكهرباء والطرق والمواصلات والخدمات الاخرى ، ففي حالة اتباع الدولة لسياسة رفع الدعم عن مثل هذه الخدمات التي تشكل البنى الارتكازية الاساسية ، فان ذلك سيؤثر سلبا في مستوى الانتاج والتكاليف والارباح والقدرة التنافسية لهذه الصناعات .

ان الوحدات الصناعية الصغيرة هي المتضرر الاكبر من سياسة رفع الدعم التي تتبعها البلدان السائرة في برامج التكييف الهيكلي وذلك لضعف امكاناتها المالية وعدم قدرتها على تحمل تكاليف إضافية تؤدي الى عرقلة عملية تسويق منتجاتها [60] .

د. تشجيع الاستثمار الاجنبي ومنحه المزايا والاعفاءات :

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر جزءا مهماً من الاستثمارات الخاصة التي تحرك النمو الاقتصادي في كافة انحاء العالم ، اذ ان كثيراً من بلدان العالم تعاني من نقص شديد في التمويل ، وقد شهد العقدان الأخيران من القرن العشرين ازالة القيود والحواجز على انتقال راس المال الاجنبي ، فقد تسابقت بلدان العالم ، ولاسيما النامية في تهيئة البيئة المناسبة واستقطاب راس المال الاجنبي ، وتاتي اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر من كونه يساعد في الحصول على التكنولوجيا الحديثة والمعارف الادارية والتنظيمية والتسويقية وثقافة الاعمال الخاصة وقدرة الوصول الى الاسواق الخارجية ، اضافة الى سد النقص الحاصل في التراكم الراسمالي لدى البلدان النامية [61].

لقد اثبتت الدراسات ان الاستثمار الاجنبي المباشر يمكنه اختراق الاسواق المحلية بشكل اكبر من الاستيراد ودخول السلع المستوردة الى الاسواق المحلية ، لذلك يعدّ فتح الاسواق المحلية امام الاستثمار الاجنبي المباشر ، ولاسيّما الشركات المتعددة الجنسية من الاخطار التي تهدد المشاريع الصناعية الصغيرة للاسباب آلاتية :-

1. يقوم المستثمر الأجنبي بتحديد كمية ونوعية الإنتاج وطبيعة المستلزمات الداخلة في العملية الإنتاجية ، ونظرا للإمكانية التنافسية التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسية فانها تتفوق على منتجات المشاريع الصناعية الصغيرة في الإنتاج والتكاليف والتسويق [62].
2. إن جزءاً كبيراً من الاستثمار الأجنبي يتم تمويله عن طريق التمويل الداخلي (البنوك التجارية ، المؤسسات المالية الخاصة) وهذا يشكل استنزافاً ومنافسة لمصادر تمويل الوحدات الصناعية الصغيرة .
3. يقوم الاستثمار الأجنبي باختيار التكنولوجيا غير الملائمة لطبيعة الصناعات الصغيرة ، إذ يعتمد في معظم مشاريعه الصناعية على التكنولوجيا كثيفة راس المال والعمالة المحدودة [63].
4. عدم قدرة الحكومات من الحصول على (فائض)* من الشركات المتعددة الجنسية لاستخدامه في تنمية الوحدات الصناعية الصغيرة المحلية [64]، وذلك لقدرة هذه الشركات على التلاعب بأسعار النقل وتحويل مرافقها الإنتاجية إلى بلدان أخرى ، الأمر الذي يؤدي إلى قلة تراكم الفوائض المالية المترتبة عن عمل تلك الشركات

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- تتمثل الاهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة بقدرتها التنموية العاليه وذلك باستيعاب القوى العامله ومساهمتها في التنوع الاقتصادي وانخفاض رؤوساء الاموال اللازمة لها فضلاً عن قدرتها على التوطن في مختلف المناطق الجغرافية مما يعزز النمو المتوازن للاقتصاد.

2- تعاني الصناعات الصغيرة من مشكلات متعددة كالتمويل ،المنافسة غير المتكافئة ، التسويق ، نقص الخبرات الفنية والادارية وهذه المشكلات لاترتبط بحجمها لكونها صغيرة وانما بعزلتها وعدم وجود جهة راعية لها تساعد في مواجهة المشاكل من خلال التدريب والارشاد ، فهي لاتستطيع مواجهة تحديات العصر المتمثلة بالعولمه بشكل منفرد .

3- ان دعم الصناعات الصغيرة عبر تشجيع روح المبادرة الفردية يعد الحل الانسب للوصول الى تحقيق تنميه اقتصادية واجتماعية شاملة وحيث انها تشكل الغالبية المطلقة من الصناعات في معظم البلدان فان ذلك يتطلب العمل على زيادة قدرتها في تجاوز المعوقات والعقبات التي تواجهها.

4- بامكان الوحدات الانتاجية الصغيرة لو انتظمت في حاضنات اعمال ان تتغلب على العوائق المرتبطة بعزلتها عبر تكوين قاعدة رأس ماليه مواتية والحصول على المعلومات والتمويل فضلاً عن تذليل الصعوبات المرتبطة بحجم الانتاج وتحسين القدرة التنافسية .

5- بالنظر لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعتها الحكومة العراقية مؤخراً فقد عانى اصحاب الوحدات الانتاجية الصغيرة من الاغراق والمنافسة غير المتكافئة وعدم القدرة على مواجهة التحديات الناشئة عن العولمه وتحرير الاسواق بصورة منفردة الامر الذي انعكس بارتفاع نسبة الفشل في الصناعات الصغيرة.

6- لقد ادى تعدد الاتفاقات الدولية الهادفة الى فتح الاسواق امام الاستيرادات الى جعل الرقابة على الاسواق في منطقة الشرق الاوسط عموماً الى ان تكون ضعيفة للغاية الامر الذي انعكس في انتشار السلع الرخيصة غير المطابقة للمواصفات او المقلدة والضارة بالصحة العامة ولتصبح الصناعات الصغيرة مهددة بخطر الانهيار في ظل غياب اجهزة حماية المنتج المحلي وهناك ضرر يقع على الوحدات الانتاجية الملتزمه بالمواصفات نتيجة التقليد التجاري سواء بالعلامات التجارية او الخامات المستخدمة اضافة الى انخفاض كلفة الانتاج المقلد مقارنة بمنتجات الوحدات الصناعية الصغيرة

7- ان سياسة السوق المفتوحة والتجارة العشوائيه او تجارة الرصيف اصبحت امر واقع وان خطر اغراق الاسواق بالسلع الرديئة والرخيصة تعد ظاهرة حقيقية تعاني منها الوحدات الصناعية في معظم البلدان النامية .

التوصيات

1- قيام الحكومه باعطاء اهمية خاصة لقطاع الصناعات الصغيرة وذلك باصدار القوانين والتشريعات التي من شانها توفير البيئه الملائمه لنمو وتطور هذا القطاع لكونه من القطاعات الحيويه والمهمه في الاقتصاد الوطني .

2- في ظل التطورات الاقتصادية العالمية لابدة للبلدان النامية ان تعطي اولويه للمبادرات الوطنيه المتعلقة بالسياسات واستراتيجيات الابتكار في العلم والتكنلوجية وتعد حاضنات الاعمال احدى المبادرات في هذا الاتجاه اذ انها تلعب دور جوهري في الاقتصاد القائم على المعرفة .

3- العمل على تطوير قطاع الصناعات الصغيرة لكونه مفتاح للكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها البلد في ظل الظرف القائم وخاصة مشكلة البطالة وفي هذا الشان لابد من اخذ زمام المبادرة بانشاء حاضنات الاعمال لدورها الكبير في تنمية هذا القطاع فضلا عن حاجتها الى رؤوس اموال قليلة كما انها تحقق وفورات كبيرة في حالة توجه الدعم المادي الى الصناعات الصغيرة .

4- انشاء هيئة متخصصة للصناعت الصغيرة تقوم بالاشراف على الوحدات الصناعية الصغيرة الناجحة والتي ترفد السوق المحليه بالسلع والخدمات التي تعوض نوعا ما عن الاستيرادت والتي تقوم بأعداد الايدي العاملة وفي هذا الشان يمكن الاستفادة من تجربة جنوب شرق اسيا في تحديد دور الدوله في النشاط الاقتصادي وعدم ترك السوق في حالة فوضى وعشوائية.

5- توفير الحماية والدعم للصناعات الصغيرة لمواجهة موجة سياسات الاغراق التي نجمت عن الانفتاح والاصلاح الاقتصادي في دول العالم وفي هذا الشان يجب العمل بالحصول على استثنائات من المنضمات الدولية بشان الصناعات الصغيرة كيما يتم تجاوز مراحلها الاولى الصعبة .

الهوامش:

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : نقل التكنولوجيا الى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فرص الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر في قطاعات مختارة . الامم المتحدة ، نيويورك ، 2006 ، ص14.

2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005 ، الكويت ، حزيران 2006 ص75.

3- أ.د.هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الاقليمي والحضري ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر ، عمان ، الاردن -2006 ص 289.

4- أ.حسان خضر : تنمية الصناعات الصغيرة ص3

http://search.yahoo.com/search?

5- س . بي . راو : العولمة الكونية وابعادها الادارية ، ترجمة عبد الحكم احمد الخزامي ، الطبعة الاولى ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2003 ص251 .

6- د.مدحت كاظم القريشي : الاقتصاد الصناعي ، الطبعة الاولى ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الاردن ، 2001 ص168-169 .

7- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : البرامج المالية للمنشات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الاعضاء بمنطقة الاسكوا ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2004 ، ص8 .

8- د.محمد محروس اسماعيل : اقتصاديات الصناعة و التصنيع مع اهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية ، الطبعة الاولى ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر ، 1997 ، ص67 .

9- Ghosn, Carlos, "Saving The Business without losing the company " Harvrad Business Review January ,2002- P35

10- منظمة العمل الدولية : تطوير المؤسسات الصغيرة مقدمة التحديات التي تواجه السياسات - المكتب الإقليمي للدول العربية ، بيروت 2003 ص 7

* (المناولة الصناعية) – صيغة من صيغ علاقات التعاون الاقتصادي الاكثر تطورا وكفاءة في تنظيم علاقات التبادل والتكامل بين المشاريع الصناعية ، وتتناول أعمال التصميم والدراسة وصناعة منتجات وسطية ونهائية .

11- مسعود ظاهر : النهضة اليابانية المعاصرة،الدروس المستفاده عربياً،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،تموز2000 ص145.

12- أ.د. كاظم احمد البطاط : تفعيل الصناعات الصغيرة في العراق الجديد / مجلة الفرات ، مركز الفرات للدراسات والتنمية في كربلاء / العدد 1 ،كربلاء ، 2005 ، ص 22 .

13- د.نوزاد عبد الرحمن الهيتي : الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون ا لخليجي : الوضع القائم والتحديات المستقبلية ، مجلة علوم انسانية ، العدد/30 قطر ، الدوحة ، ايلول ، سبتمبر 2006 ص6 .

14- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : زيادة انتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعريز قدرتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك ، الامم المتحدة ، نيويورك 2004 ص5 .

15- عبد الغفور عبد السلام وآخرون :– إدارة المشروعات الصغيرة ، الطبعة الأولى دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2001 ص 17 .

16- أ.د.علي لطفي : التخطيط الاقتصادي ، دراسة نظرية وتطبيقية ، الطبعة الاولى ، الدار الجامعية ، بيروت ، لبنان ، 1988 ، ص297 .

17- المصدر نفسه ص299 .

18- أ . د . هوشيار معروف مصدر سابق ص 291 .

19- كاظم جاسم العيساوي : دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات ، تحليل نظري وتطبيقي ، الطبعة الثانية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2005 ص15 .

20- د.نوزاد عبد الرحمن الهيتي : مصدر سابق ص4 .

21- المصدر نفسه ص4 .

22- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مصدر سابق ص5 .

23- أ.حسان خضر : مصدر سابق ص9

24- برهان الدجاني : الاقتصاد العربي بين الماضي والمستقبل ، الجزء السادس ، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، مصر ، القاهرة ، تشرين الثاني 1993 ص 206

25- أ.حسان خضر : مصدر سابق ص10 .

** (الاجازة الضريبية) : نوع من الحوافز الضريبية التي تمنح من خلالها اعفاءً ضريبياً لعدد من السنوات تبدا من سنة تاسيس المشروع واستنادا لذلك فان هذا النوع من الحوافز يمارس دورا مهما في تكوين الاستثمارات وتوزيعها بين القطاعات المختلفة في القطاع الخاص .

26- د.سعيد عبد العزيز عثمان : النظم الضريبية ، مدخل تحليلي مقارن ، الطبعة الاولى ،الدار الجامعية للطبع والنشر ، الاسكندرية ، مصر ، 2000 ، ص96 .

27- أ. احسان خضر : مصدر سابق ص11

28 - Burce.R.jewell : business studies ، third edition-Longman ،1996 –P550.

29- محمد صالح الحناوي : مصدر سابق ص18 .

30- ابراهيم اديب ابراهيم : برامج التكييف الهيكلي واثرها في التنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة ، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2004، ص8 – 9 .

31 - د.ابراهيم شحاتة : نحو الاصلاح الشامل ، الطبعة الاولى ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ، 1993 ص 58 .

32- اللجنه الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا:الاثر الاجتماعي لاعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطاله،الامم المتحدة، نيويورك،2000 ص7 .

33- د. سالم توفيق النجفي : سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي واثرها في التكامل الاقتصادي العربي ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص 17 .

34- د.محمود خالد المسافر : العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة ، العراق ، بغداد 2002 ، ص 153 – 154 .

35- نجم عبد عليوي الكرعاوي : تحرير السياسات الضريبية وفق برامج صندوق النقد الدول / مصر حالة دراسية ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية ،2006 ص6 .

36- د.محمود خالد المسافر : مصدر سابق ص155 .

37- المصدر السابق " ص156 .

38- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) : الاثر الاجتماعي لاعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة ، الامم المتحدة نيويورك ، 2000 ص7 .

39- سمير اللقماني : منظمة التجارة العالمية اثارها السلبية والايجابية على اعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية ، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2004 ص20 .

40- Peter Clark and Other, Exchange Rate and Economic foundatements, A frame Work analysis, IMF, Occasional Paper, No.115, Washington, Decembe, 1997-P.6.

41- د.صفوت عبد السلام : السياسة التكتلية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، الطبعة الاولى ، دار النهضة العربية ، 1993 ، ص19 .

42- سمير اللقماني : مصدر سابق ص21 .

43- نجم عبد عليوي الكرعاوي : مصدر سابق ص8 .

44- سمير اللقماني : مصدر سابق ص 20 .

45- المصدر نفسه ص34 .

46- د.محمود خالد المسافر : مصدر سابق ص181 – 182 .

47- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : زيادة انتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتفريز قدرتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك : مصدر سابق ص2 .

48- المصدر نفسه ص175 .

49- د.إبراهيم شحاتة : مصدر سابق ص255 .

50- مدحت القريشي : مصدر سابق ص260 .

51- خالد حسين علي المرزوك : قياس القدرة التنافسية للصناعات البتروكيمياوية في دول مجلس التعاون الخليجي ، اطروحة دكتوراه ، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، شباط 2004 ص58 .

52- مدحت القريشي ، مصدر سابق ص444.

*** القائمة السلبية : هي السلع والخدمات المرتبطة بالاستهلاك الترفي والاستخدامات العسكرية .

53- د.ابراهيم شحاته : مصدر سابق ص52 .

54- د. عبد الله محمد عبد الرحمن : علم الاجتماع الاقتصادي في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، الجزء الثاني ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ص641 .لم تذكر سنة الطبع

55- krajweski Lee and Ritzman. Larrg “Operations Management : Strategy and Analysis “ 4th ed. Addison Wesely Publishing. U.S.A. 1996. P.29.

****(الرقم الفريد bar code): هو نظام يعطى بموجبه رقما موحدا للسلعة التجارية العالمية بمواصفاتها المحددة ، وقد تم تعديل القانون الاوربي والامريكي بحيث يشترط ان تحمل أي سلعة مصدره لهم هذا الرقم .

56- د.عبد الله حسين الخشروم : الوجيز في حقوق الملكية الصناعية والتجارية ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2005 ص31 .

57- نجم عبد عليوي الكرعاوي : مصدر سابق ص39 .

58- عمرو هشام محمد صفوت العمري : اثر التغيرات في الهيكل الاقتصادي على الهيكل الضريبي في بلدان مختارة ، اطروحة دكتوراه ، قدمت الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد 1999 ص115 .

59- نجم عبد عليوي الكرعاوي : مصدر سابق ص29 .
60- مدحت كاظم القريشي : مصدر سابق ص261
61- Francois Chesnais, "Science, Technology and Competitveness" STI Review, 1:85-129, 1986,P.88
62- د.محمد رياض الابرش ، د.نبيل مرزوق : الخصخصة ، افاقها وابعادها ، الطبعة الاولى ، دار الفكر المعاصر ، دمشق 1999 ص176 .
63- د.يوسف حلباوي : التقانة في الوطن العربي ، مفهومها وتحدياتها ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، شباط ، 1992 ص121 .
***** (الفائض) يقصد بالفائض هنا العائد الذي تحصل عليه الحكومة من الشركات المتعددة الجنسية مطروحا منه كلفة الخدمات المقدمة لها .
64- مايكل تانزر واخرون : من الاقتصاد القومي الى الاقتصاد الكوني ، دور الشركات المتعددة الجنسية الطبعة الاولى ، مؤسسة الابحاث العربية 1981 ص 78 .

المصادر

المصادر العربية

1- ابراهيم ، ابراهيم اديب : برامج التكييف الهيكلي واثرها في التنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة ، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2004 .
2- الابرش ، د.محمد رياض ، رياض مرزوق : الخصخصة ، افاقها وابعادها ، الطبعة الاولى ، دار الفكر المعاصر ، دمشق ، سوريا ، 1999 .
3- البطاط ، د.كاظم احمد : تفعيل الصناعات الصغيرة في العراق الجديد ، مجلة الفرات ، العدد / 1 ، كربلاء ، 2005 .
4- اسماعيل ، د.محمد محروس : اقتصاديات الصناعة والتصنيع مع اهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية ، الطبعة الاولى ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، 1997 .
5- تانزر ، مايكل واخرون : من الاقتصاد القومي الى الاقتصاد الكوني ، دور الشركات المتعددة الجنسية ، الطبعة الاولى ، مؤسسة الابحاث العربية ، لم يذكر محل الطبع ، 1981.
6- حلياوي ، د.يوسف : التقانة في الوطن العربي ، مفهومها وتحدياتها ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، شباط ، 1992 .
7- الخشروم ، د.عبد الله حسين : الوجيز في حقوق الملكية الصناعية والتجارية ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2005 .
8- خضر ، أ.حسان : تنمية الصناعات الصغيرة .

http://search.yahoo.com/search?

9- الدجاني ، برهان : الاقتصاد العربي بين الماضي والمستقبل ، الجزء السادس ، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، القاهرة ، مصر ، تشرين الثاني ، 1993 .
10- شحاته ، د.ابراهيم : نحو الاصلاح الشامل ، الطبعة الاولى ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، 1993 .
11- ظاهر ، مسعود : النهضة اليابانية المعاصرة – الدروس المستفادة عربيا ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تموز ، 2002 .
12- عبد الرحمن ، د.عبد الله محمد : علم الاجتماع الاقتصادي في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، الجزء الثاني ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، لم يذكر سنة الطبع .
13- . عبد السلام ، صفوت : السياسة التكتلية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، الطبعة الاولى ، دار النهضة العربية ، لم يذكر محل الطبع ، 1993 .
14- عبد السلام ، عبد الغفور واخرون : ادارة المشروعات الصغيرة ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2001 .
15- عثمان ، د.سعيد عبد العزيز : النظم الضريبية ، مدخل تحليلي مقارن ، الطبعة الاولى ، الدار الجامعية للطبع والنشر ، الاسكندرية ، مصر ، 2000 .
16- العمري ، عمروهشام : اثر التغيرات في الهيكل الاقتصادي على الهيكل الضريبي في بلدان مختارة ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 1999 .
17- العيساوي ، كاظم جاسم : دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات ، تحليل نظري وتطبيقي ، الطبعة الثانية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2005 .

18- . القريشي ، د.مدحت كاظم : الاقتصاد الصناعي ، الطبعة الاولى ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الاردن ، 2001 .
19- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) : الاثر الاجتماعي لاعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2000 .
20- . اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) : استعراض الاستراتيجيات و السياسات الصناعية : الاعداد للقرن الحادي والعشرين ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2002 .
21- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) : البرامج المالية للمنشات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الاعضاء بمنطقة الاسكوا ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2004 .
22- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) : زيادة انتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك – دراسة حالة صناعة الملابس في لبنان ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2004 .
23- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) : نقل التكنولوجيا الى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فرص الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر في قطاعات مختارة ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2006 .
24- لطفي ، أ.د.علي : التخطيط الاقتصادي – الطبعة الاولى ، الدار الجامعية، لبنان ، 1988 .
25- اللقماني ، سمير : منظمة التجارة العالمية ، اثارها السلبية والايجابية على اعمالنا الحالية و المستقبلية بالدول الخليجية والعربية ، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2004 .
26- الكرعاوي ، نجم عبد عليوي : تحرير السياسات الضريبية وفق برامج صندوق النقد الدولي – مصر حالة دراسية ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية ، 2006 .
27- المرزوك ، د.خالد حسين: قياس القدرة التنافسية للصناعات البتروكيمياوية في مجلس التعاون الخليجي ، اطروحة دكتوراه ، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2004 .
28- المسافر ، د.محمود خالد : العولمة الاقتصادية ، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق ، 2002 .
29- معروف ، أ.د.هوشيار : تحليل الاقتصاد الاقليمي والحضري ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر ، عمان ، الاردن ، 2006 .
30- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005 ، الكويت ، 2006 .
31- منظمة العمل الدولية : تطوير المؤسسات الصغيرة : مقدمة التحديات التي تواجه السياسات ، بيروت ، 2003 .
32- الهيتي ، د.نوزاد عبد الرحمن : الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي – الوضع القائم والتحديات المستقبلية ، مجلة علوم انسانية ، العدد / 30 / الدوحة ، 2006 .
33- النجفي ، د.سالم توفيق : سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي واثرها في التكامل الاقتصادي العربي ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 .

المصادر الأجنبية

1-Bure. R.jewell: Business studies, third edition, Longman, 1996.
2-Francois chesnais: Seiennce. Technology and competitveness. STI Review. I: 85 – 129, 1986
3-Ghosn, carlos, "saving the business without losing the compang " Harvard business review. January 2002.
4-Kraj Weski. Lee and Ritzman. Larry: Operations Management strategy and analysis, 4th ed. Addison Wesely publishing, U.S.A.1996.
5- Peter clark and other : Exchange rate and economic foundatements, afram work analysis, IMF, Occasional paper, No.115. Washington, December, 1997.